بعد سبعة أشهر من وقف إطلاق النار: استمرار الانتهاكات وتفاقم الأزمة الإنسانية في غزة والضفة الغربية

لقد مرّ أكثر من سبعة أشهر منذ الإعلان, في 10 أكتوبر 2025, عن اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بين إسرائيل وحماس، وهو اتفاق كان من المفترض أن ينهي الهجوم العسكري الإسرائيلي الانتقامي الوحشي على غزة، والذي أسفر, بحسب وزارة الصحة في غزة, عن مقتل ما لا يقل عن 72,000 فلسطيني (منهم ما يُقدّر بـ 38,000 امرأة وفتاة)، ونزوح 90% من سكان غزة. ومع ذلك، وعلى الرغم من الاتفاق، لا يزال الفلسطينيون في غزة يعانون بسبب استمرار العنف، والقيود على المساعدات الإنسانية، وظروف المعيشة القاسية والوحشية.

تدهور وضع الفلسطينيين بشكل حاد في الضفة الغربية أيضًا، مع ارتفاع كبير في الاقتحامات والاعتقالات العسكرية، وعنف المستوطنين المميت، وهدم المنازل، وفرض قيود شديدة على الحركة، وضغوط اقتصادية. ولم تفشل الحكومة الإسرائيلية فقط في معالجة العنف المرتكب ضد الفلسطينيين، بل استمرت أيضًا في خططها لزيادة عدد المستوطنات غير القانونية في الضفة الغربية، بينما تمضي قدمًا في الضم الفعلي للأراضي الفلسطينية. وفي 30 مارس 2026، ومع إقرار "قانون عقوبة الإعدام للإرهابيين"، الذي يجيز حكم الإعدام خصوصًا بحق الفلسطينيين مرتكبي الهجمات المميتة، عززت الحكومة الإسرائيلية مرة أخرى نظام الفصل العنصري والمعاملة التمييزية للفلسطينيين في الإجراءات القانونية.

إن الانتهاكات المنهجية لاتفاق وقف إطلاق النار واستمرار قمع الفلسطينيين وإخضاعهم تحت الاحتلال العسكري لن تؤدي إلا إلى المزيد من دوامات العنف. لا يمكن أن يكون هناك سلام بدون عدالة، وبدون جهد حقيقي لمعالجة التهجير المنهجي للفلسطينيين، وهي عملية تتطلب أصوات ومشاركة الفلسطينيين أنفسهم.

اتفاق وقف إطلاق النار في أكتوبر 2025:

في 10 أكتوبر 2025، تم التوصل إلى اتفاق شامل لوقف إطلاق النار بوساطة الولايات المتحدة وقطر وتركيا ومصر، يشمل الاتفاق اطلاق عملية متعددة المراحل تتضمن انسحاب القوات، وإدخال المساعدات الإنسانية، وتبادل الأسرى، وكان الهدف منه إنهاء الحرب في غزة. وفي 17 نوفمبر 2025، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار 2803، وبذلك أقر خطة السلام.

كجزء من خطة السلام، أنشأ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب "مجلس السلام"، وهو منظمة دولية بقيادة الولايات المتحدة تهدف إلى الإشراف على إعادة إعمار قطاع غزة وحفظ السلام فيه. يتكون المجلس من عدة طبقات هرمية، ويرأسه مجلس تنفيذي مكون من سبعة أشخاص، يتصدرهم دونالد ترامب كرئيس دائم لا يمكن عزله إلا بإجماع كامل. ومن بين الأعضاء الآخرين وزير الخارجية الأمريكي ماركو روبيو، وجاريد كوشنر صهر ترامب، ورئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير.

وقد وُجهت انتقادات حادة لهذا المجلس، إذ أدانته خبراء الأمم المتحدة، مؤكدين أن إعادة إعمار غزة يجب أن تتم وفق القانون الدولي وحقوق الإنسان، وأن يكون القرار بيد الفلسطينيين أنفسهم باعتبارهم أصحاب الحق في تقرير المصير، وليس عبر ترتيبات ذات طابع استعماري جديد. وحتى الآن، لم يدخل هذا المجلس إلى قطاع غزة.

المرحلة الأولى من اتفاق وقف إطلاق النار:

خلال الفترة الممتدة بين أكتوبر 2025 ويناير 2026، نُفذت بعض بنود المرحلة الأولى من الاتفاق بشكل جزئي وليس كامل، ما أدى إلى تعطّل التقدم نحو المراحل التالية.

وكانت أبرز البنود المتفق عليها:

- وقف إطلاق النار: وقف جميع العمليات العسكرية، بما في ذلك القصف الجوي والمدفعي.
- انسحاب القوات: انسحاب الجيش الإسرائيلي إلى ما يُعرف بـ"الخط الأصفر"، مع بقائه مسيطرًا على نحو 53% من قطاع غزة، على أن تتبع ذلك انسحابات إضافية لاحقًا.
- تبادل الأسرى والرهائن: وافقت حماس على إعادة آخر الرهائن الذين أُسروا في أكتوبر 2023 خلال 70 ساعة من انسحاب القوات الإسرائيلية، مقابل إفراج إسرائيل عن 250 أسيرًا فلسطينيًا محكومين، و1,700 معتقل من غزة، مع استثناء عدد من الشخصيات السياسية البارزة التي طالبت بها حماس.
- انتشار قوات المراقبة: رغم بقاء القوات الإسرائيلية عند معبر رفح مع مصر، نص الاتفاق على نشر قوات أمريكية لمراقبة وقف إطلاق النار والمساعدة في إيصال المساعدات، كما أبدى الاتحاد الأوروبي استعداده لنشر بعثة إنسانية لتسهيل حركة الأفراد والبضائع.
- زيادة المساعدات الإنسانية: كان من المفترض دخول 600 شاحنة مساعدات يوميًا إلى غزة، تشمل مواد لإعادة تأهيل البنية التحتية (المياه، الكهرباء، الصرف الصحي)، إضافة إلى المستشفيات والمخابز.

تعثر وقف إطلاق النار بسبب الانتهاكات المستمرة:

بعد مرور سبعة أشهر على الإعلان، تعثّر تنفيذ الاتفاق بشكل كبير، إذ لم يُطبق معظم ما نصّ عليه. وتحمّل الفلسطينيون العبء الأكبر من هذه الانتهاكات، في ظل استمرار العنف والقيود على المساعدات وتدهور الأوضاع المعيشية.

بعض التحديات الرئيسية التي تواجه اتفاق وقف إطلاق النار هي كما يلي:

- استمرار العنف رغم التعليق المزعوم للعمليات العسكرية:

نصّ اتفاق وقف إطلاق النار على تعليق جميع الأعمال العدائية، إلا أن العمليات العسكرية الإسرائيلية، رغم ذلك، تصاعدت حتى موعد انتهاء المهلة المحددة. ومنذ التوصل إلى اتفاق وقف إطلاق النار، قُتل أكثر من 830 فلسطينيًا في قطاع غزة، سواء نتيجة الغارات الجوية التي ما زالت تُنفّذ بشكل منتظم (وتقول إسرائيل إن بعضها يستهدف مقاتلي حماس)، أو نتيجة إطلاق النار عليهم في حال اعتُبر أنهم تجاوزوا خط وقف إطلاق النار.

ووفقًا لتقرير حديث، نفّذت القوات الإسرائيلية ما لا يقل عن 1,228 غارة جوية وقصفًا مدفعيًا، إضافة إلى 1,060 حادثة إطلاق نار مباشر في أنحاء قطاع غزة منذ التوصل إلى ما وُصف بـ"وقف إطلاق النار" في أكتوبر الماضي. وفي المقابل، قُتل أربعة جنود إسرائيليين منذ الاتفاق، في هجمات نفذها مقاتلو حماس.

- رغم بعض التحسن، لا تزال القيود الشديدة على المساعدات قائمة:

ارتفعت كمية البضائع الداخلة إلى قطاع غزة بشكل كبير مباشرة بعد إعلان وقف إطلاق النار. إلا أنه خلال الحرب الأمريكية والإسرائيلية على إيران، أغلقت إسرائيل معابرها المؤدية إلى غزة، ما أدى إلى انخفاض كبير في حجم المساعدات. وبسبب استمرار القيود الإسرائيلية على إدخال المساعدات، لا يزال الفلسطينيون في غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي ونقص حاد في الأدوية والمستلزمات الطبية. وبموجب شروط وقف إطلاق النار، كان من المفترض دخول 600 شاحنة مساعدات يوميًا إلى غزة، لكن العدد الفعلي جاء أقل من ذلك بكثير؛ إذ لم يدخل سوى 37% من إجمالي المساعدات الإنسانية المتفق عليها. ويُقدَّر أن نحو 90% من سكان غزة قد نزحوا خلال الهجوم العسكري الإسرائيلي على القطاع، وأن ما يقارب 90% من المساكن قد دُمّرت. ويعيش معظم السكان في خيام داخل مخيمات للاجئين في ظروف غير صحية للغاية، نتيجة القيود المفروضة على إدخال مواد إعادة بناء المنازل. كما أن غالبية الأطفال في غزة لا يتلقون تعليمهم، إذ دُمّرت العديد من المدارس، وتحول ما لم يُدمّر منها إلى مراكز إيواء. إضافة إلى ذلك، تفرض الحكومة الإسرائيلية قيودًا على استيراد المواد التعليمية، بما في ذلك الكتب والدفاتر. ولم تُسجَّل أي عملية تقريبًا لإعادة تأهيل البنية التحتية المدمرة في غزة خلال الأشهر السبعة التي تلت وقف إطلاق النار. وأخيرًا، تواصل الحكومة الإسرائيلية عرقلة عمل المنظمات غير الحكومية الدولية التي كانت تقدم خدمات أساسية للسكان المحاصرين.

لا تزال العديد من الجوانب المهمة الأخرى لاتفاق وقف إطلاق النار، وعلى وجه الخصوص انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي، واتفاق إعادة الإعمار، ونزع سلاح حركة حماس، تمثل نقاط خلاف بين الطرفين. ونتيجة لذلك، تعثّر إحراز أي تقدم إضافي في خطة وقف إطلاق النار، بينما يدفع الفلسطينيون ثمن هذا الجمود بشكل باهظ.

الفلسطينيون في الضفة الغربية:

منذ الهجوم العسكري الإسرائيلي الانتقامي الوحشي على غزة، يعاني الفلسطينيون في الضفة الغربية أيضًا من تداعيات خطيرة. فعلى مدى العامين ونصف الماضيين، واجه الفلسطينيون في الضفة الغربية تصاعدًا في الاقتحامات العسكرية التي أدت إلى حالات اعتقال واحتجاز، إلى جانب عنف المستوطنين المميت، وهدم المنازل، وتشديد القيود على الحركة، بالإضافة إلى العديد من الانتهاكات اليومية لحقوقهم الأساسية وكرامتهم الإنسانية.

وقد وصلت العمليات العسكرية إلى أعلى مستوياتها منذ أكثر من عقد، وكانت شديدة العنف بشكل خاص في مناطق مثل جنين وطولكرم ونابلس، حيث غالبًا ما تتضمن استخدام الذخيرة الحية والطائرات المسيّرة وتدمير المنازل والطرق. وفي بعض الحالات، كانت هذه الاقتحامات شديدة لدرجة أنها أجبرت مجتمعات بأكملها على الدخول في حالة إغلاق تام. وقد أفادت تقارير بأن تصاعد العنف العسكري الإسرائيلي أدى إلى أكبر موجة نزوح قسري في الضفة الغربية منذ حرب عام 1967.

وبالإضافة إلى العنف على يد الجيش، يتعرض الفلسطينيون أيضًا لمستويات متزايدة من عنف المستوطنين، والذي أسفر في العديد من الحالات عن قتلى. ففي إحدى الحالات، أطلق مستوطنون النار على مدرسة في قرية المغير، ما أدى إلى مقتل فلسطينيين، أحدهما طفل

يبلغ من العمر 14 عامًا. وفي بعض القرى، يبلّغ الفلسطينيون عن هجمات شبه يومية من قبل المستوطنين، ما يخلق حالة من الخوف الشديد والملموس. ونادرًا ما تتم محاسبة مرتكبي هذه الاعتداءات، ما دفع إحدى أبرز منظمات حقوق الإنسان الإسرائيلية إلى القول إن عنف المستوطنين يُعد جزءًا من سياسة الدولة الرسمية في إسرائيل.

وتُقدَّر الإحصاءات أن أكثر من 1,000 فلسطيني قُتلوا في الضفة الغربية منذ أكتوبر 2023.

ترسيخ نظام الفصل العنصري والاحتلال عبر الاستيطان وعقوبة الإعدام

على الرغم من أن محكمة العدل الدولية أكدت في يوليو 2024 مجددًا عدم قانونية الاحتلال الإسرائيلي، وهو موقف ظل خبراء القانون الدولي والباحثون القانونيون يؤكدونه منذ عقود، فإن الدولة الإسرائيلية واصلت تنفيذ سياسات متعددة تُعد انتهاكًا للقانون الدولي، وتشكل مخالفة صريحة لقرار المحكمة.

ومن بين هذه السياسات استمرار بناء المستوطنات، وهو ما واصلت الحكومة الإسرائيلية القيام به. ففي ديسمبر 2025، صادق الكنيست على بناء تسعة عشر مستوطنة جديدة. ويؤدي توسّع المستوطنات إلى مصادرة الأراضي، وقد أفضى إلى ضمٍّ فعلي للأراضي المحتلة، وهو ما يُعد انتهاكًا واضحًا وصريحًا للقانون الدولي.

وفي 30 مارس 2026، أقرّ الكنيست الإسرائيلي قانونًا مثيرًا للجدل، بدفع من وزير الأمن القومي إيتمار بن غفير، وبدعم من ائتلاف رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو. وينص هذا القانون، الذي يحمل الاسم الرسمي "قانون عقوبة الإعدام للإرهابيين 2026"، على السماح بفرض عقوبة الإعدام على بعض مرتكبي الهجمات التي تؤدي إلى القتل. وتؤكد منظمات حقوق الإنسان أن هذا القانون تمييزي، إذ إنه مصمم ليُطبَّق فقط على الفلسطينيين، حيث يستهدف بشكل خاص الفلسطينيين الذين يُحاكمون أمام المحاكم العسكرية. أما في المحاكم المدنية داخل إسرائيل، فلا يُسمح بعقوبة الإعدام إلا في حالات القتل التي يكون الهدف منها "إنكار وجود دولة إسرائيل"، وهو تعريف صُمّم بطريقة تستبعد الجناة اليهود. ويُعد هذا النوع من التمييز القائم على الهوية الوطنية في تطبيق العقوبات سمة من سمات نظام الفصل العنصري.

النساء يدفعن الثمن:

تتأثر النساء بطرق متعددة ومتداخلة بالحرب في غزة. فقد أصدرت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مؤخرًا تقريرًا خلص إلى أنه بين أكتوبر 2023 وديسمبر 2025، قُتلت 38,000 امرأة وفتاة في غزة، بمعدل يبلغ نحو 47 يوميًا. بالإضافة إلى ذلك، تعرضت عشرات الآلاف من النساء لإصابات، كثير منها مُعقِد ومُعطِّل، ستترك آثارًا طويلة الأمد مدى الحياة. وكما ذُكر سابقًا، فإن 90% من سكان قطاع غزة قد تم تهجيرهم، ومن بينهم نحو مليون امرأة. وتعيش العديد من هؤلاء النساء في ملاجئ مكتظة، ومخيمات، وخيام، بينما يتحملن مسؤولية رعاية الأطفال وكبار السن، وفي الوقت نفسه يواجهن تحديات تأمين الغذاء والماء واحتياجات الحياة اليومية في ظل ظروف شديدة الندرة. وقد أثرت أزمة الغذاء بشكل خاص على النساء، حيث أدت إلى ارتفاع معدلات سوء التغذية بين الحوامل والمرضعات، وإلى زيادة حالات ولادة أطفال بوزن منخفض. كما وردت تقارير واسعة حول تأثير تدمير النظام الصحي في غزة على خدمات الرعاية الإنجابية، بما في ذلك ارتفاع معدلات الإجهاض، والولادات غير الآمنة، ووفيات الأمهات. وفي السياق نفسه، وكما هو الحال في العديد من النزاعات وحالات الاحتلال، تكون النساء الفلسطينيات أكثر عرضة للاستغلال، والتحرش، وأشكال أخرى من العنف الجنسي المرتبط بالنزاع، وهو عنف غالبًا ما لا يتم الإبلاغ عنه بسبب الوصمة الاجتماعية. وفي تقرير صدر في يناير 2026، كشفت منظمة حقوقية إسرائيلية بارزة هي "بتسيلم" عن نمط خطير من العنف الجنسي داخل مراكز الاحتجاز الإسرائيلية، يتراوح بين التهديد بالاعتداء الجنسي، والتجريد القسري من الملابس، وصولًا إلى الاعتداء الجنسي الفعلي. وفي تقرير آخر صدر في أبريل 2026، قدّم مرصد "يوروميد لحقوق الإنسان" تفاصيل صادمة حول انتهاكات جسيمة طالت امرأة من شمال غزة تبلغ من العمر 42 عامًا، حيث تم اعتقالها واحتجازها وهي مقيدة إلى طاولة، وتعرضت لاغتصاب متكرر على يد جنود إسرائيليين قاموا بتصوير الحادثة.

كما يُستخدم العنف القائم على النوع الاجتماعي، بما في ذلك التحرش والاعتداء الجنسي، من قبل جنود إسرائيليين ومستوطِنين لدفع الفلسطينيين إلى مغادرة منازلهم في الضفة الغربية. وفي الحالات الموثقة، يُستخدم العنف الجنسي كأداة قسرية تخترق الفضاء المنزلي، وتُفكك الحياة الأسرية، وتجعل استمرار بقاء المدنيين في أماكنهم أمرًا غير ممكن. وفي عدد من الحالات، أفادت عائلات بأن هذا النوع من العنف كان سببًا مباشرًا لمغادرتها منازلها، أو لاعتمادها استراتيجيات حماية مرتبطة بالنوع الاجتماعي، مثل اللجوء إلى الزواج المبكر.

وتتفاقم هذه الأوضاع بسبب الفقر الناتج عن الانهيار الكامل لاقتصاد غزة بسبب الحرب، إضافة إلى الصدمات النفسية الناتجة عن سنوات من العنف المستمر وغير المنقطع، مع الإشارة إلى أن الفلسطينيين في غزة عاشوا عدة جولات سابقة من العمليات العسكرية خلال العقدين الماضيين. وبحسب إحدى الدراسات، تعاني النساء في غزة من معدلات مرتفعة بشكل مقلق من المشكلات النفسية نتيجة التعرض الطويل للعنف، والتشريد المتكرر، وظروف النزوح القاسية، حيث أظهرت النتائج أن نحو 80% من النساء يعانين من اضطراب ما بعد الصدمة، أو قلق شديد، أو اكتئاب.

وبشكل عام، خلقت هذه الظروف أضرارًا مركبة ومتداخلة تعزز بعضها البعض، ما يجعل عملية التعافي أكثر صعوبة بكثير، حتى بعد توقف القتال.

الخاتمة والتوصيات:

بعد مرور أكثر من عامين ونصف على بدء الهجوم العسكري الإسرائيلي الوحشي والانتقامي على قطاع غزة، وهو حرب أسفرت، بحسب تقديرات متحفظة، عن مقتل أكثر من 72,000 فلسطيني، وإصابة مئات الآلاف غيرهم، إضافة إلى تهجير 90% من السكان، لا يزال الفلسطينيون في غزة يعانون رغم إعلان اتفاق وقف إطلاق النار قبل أكثر من سبعة أشهر. وفي الضفة الغربية، يتعرض الفلسطينيون يوميًا للعنف والإهانة على يد كل من الجيش الإسرائيلي والمستوطنين الإسرائيليين. إن هذه الانتهاكات المستمرة لن تؤدي إلا إلى المزيد من العنف، ولن تنتهي دوامة العنف ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية له. إن الظلم الذي تعرض له الفلسطينيون نتيجة عقود من الاحتلال العسكري غير القانوني لا يمكن معالجته إلا إذا تم منح الفلسطينيين صوتًا حقيقيًا، وتمكينهم من المشاركة الفعلية في العمليات والقرارات التي تؤثر على حياتهم.

ولإنهاء العنف والمعاناة، لا بد على الأقل من تحقيق ما يلي:

1. يجب أن تعيد جميع الأطراف الالتزام بشروط وقف إطلاق النار، وأن يتم إنشاء آليات تنفيذ أوضح، بما في ذلك مراقبة من طرف ثالث، لضمان المساءلة عن أي انتهاكات.

2. ينبغي إنشاء وجود دولي محايد لمراقبة الحوادث وتوثيق الانتهاكات وردع العنف وتقديم تقارير شفافة.
3. يجب اتخاذ تدابير ملموسة لحماية المدنيين، بما في ذلك الالتزام الصارم بالقانون الدولي الإنساني، ومنع عنف المستوطنين، ومحاسبة الاستخدام المفرط للقوة.
4. يجب التحقيق في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان من قبل هيئات مستقلة، مع محاسبة المسؤولين عنها، بغض النظر عن انتماءاتهم، عبر إجراءات قانونية موثوقة.
5. ينبغي دعم المنظمات النسوية والمدافعات عن حقوق الإنسان، ماليًا وبمختلف الوسائل الأخرى، في جهودهن لتوثيق ومعالجة العنف الذي تتعرض له النساء الفلسطينيات، ولا سيما العنف الجنسي الناجم عن النزاع والتهجير.
6. ينبغي تخفيف القيود التي تعيق إدخال المساعدات الإنسانية، لضمان وصول الأدوية والغذاء والمواد الأساسية الأخرى التي يحتاجها الفلسطينيون في غزة بشكل عاجل.
7. ينبغي على منظمات الإغاثة والجهات المانحة الاستجابة بشكل خاص لاحتياجات الفئات الأكثر تهميشًا وهشاشة، ولا سيما النساء والأطفال، من خلال برامج خاصة تشمل الدعم المالي للمجموعات النسوية المحلية ودعم برامج الرعاية والدعم النفسي والاجتماعي.
8. يجب على الدولة الإسرائيلية اتخاذ خطوات واضحة لخفض العنف في الضفة الغربية، سواء عبر وقف الاقتحامات العسكرية أو وقف عنف المستوطنين. كما يجب اعتقال المستوطنين الذين يرتكبون أعمال عنف بحق الفلسطينيين وتقديمهم للعدالة.
9. وفقًا للقانون الدولي، فإن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية غير قانوني، وبالتالي يجب على الحكومة الإسرائيلية عدم المضي في أي خطط لبناء مستوطنات جديدة هناك.
10. ينبغي تجديد الجهود الدبلوماسية من قبل الأطراف الدولية والإقليمية للتوصل إلى حل سياسي عادل ومستدام، يضمن مشاركة الفلسطينيين بشكل حقيقي وفعّال.

Femena
Rights Peace Inclusion
FemenaNet
FemenaNet
FemenaNet
FemenaNet
www.femena.net

تعمل فيمينا مع شركائها على تعزيز المساواة الجندرية والشمول والسلام، وتوسيع الفضاء المدني، ودعم صمود المجتمع المدني والمدافعات عن حقوق الإنسان، وإبراز جهود المدافعات عن حقوق الإنسان والحركات النسوية التقدمية، إلى جانب تعزيز التضامن والتعاون بين بلدان الجنوب في منطقة جنوب غرب آسيا وشمال أفريقيا (سوانا). وتركّز فيمينا بشكل خاص على البيئات التي تشهد أزمات ونزاعات وتصاعدًا في السلطوية وتقييدًا للفضاء المدني